الأمم المتحدة E/ECA/COE/40/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 March 2022

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الأربعون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١ – ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

قضايا نظامية

التقرير المتعلق بمتابعة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للقرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أولا– مقدمة

١– يسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للقرارات التي اعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في اجتماعه المعقود حضوريا وعبر الانترنت في أديس أبابا يومي ٢٢ و٢٣ آذار/مارس ٢٠١٩ أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجنة.

٢– وقد اعتمد المؤتمر تسعة قرارات قُدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لاستعراضها وإقرارها. ويسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ تلك القرارات التي تتطلب اتخاذ اللجنة إجراءات بشأنها.

ثانيا– التقدم الذي أحرزته اللجنة

ألف– القرار ٩٧٢ (د– ٥٣): منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الفقرة ١

(أ) النص

يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك، وبوجه خاص، دعم تصديق الدول الأعضاء

A.22-00323

التي لم تفعل ذلك بعد، على الاتفاق، وذلك بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة المنطقة؛

(ب) التقدم المُحرز

واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعمها لتنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال التوعية والدعوة؛ ومن خلال صياغة ١٨ استراتيجية وطنية ودعم تنفيذ ١٠ منها؛ وإجراء دراسات تقييم واستحداث أداة لقياس أثر الاتفاق. واستفادت البلدان التي صدقت على الاتفاق في عام ٢٠٢١ (بوروندي والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وسيشيل والرأس الأخضر) من شكل واحد أو أكثر من أشكال هذا الدعم. وسعيا لتقديم هذا الدعم، عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي يجري وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم معها.

الفقرة ٢

(أ) النص

يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء فيها، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فيما يتعلق بالتنمية الزراعية، والتصنيع، ومشاريع الهياكل الأساسية القارية ذات الأولوية العالية، لا سيما تلك الواردة في قائمة خطة العمل ذات الأولوية الأفريقية الثانية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والرقمنة، وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومفاوضات المرحلتين الثانية والثالثة في إطار هذه المنطقة؛

(ب) التقدم المُحرز

ما برحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية من جانب ١٠ بلدان (توغو وزامبيا والسنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وموريتانيا). وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أداة تسمى مؤشر الأعمال التجارية القطرية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تستخدم بيانات عالية الجودة جمعت من البلدان لتقييم أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على القطاع الخاص في خمسة بلدان.

وبغية تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المتعلقة بسلاسل القيمة الإقليمية وقضايا المرحلة الثانية ذات الصلة، تدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في إعداد استراتيجيات وطنية، تحلل وتقدم توصيات بشأن تنويع القدرات الإنتاجية وأنماط الإنتاج، مما يسهم في الجهود الرامية إلى التعجيل بالتصنيع وتعميق

الأسواق الإقليمية. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا دراسات رائدة تناولت تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا،[١] ومنطقة استثمار مشتركة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،[٢] وإدارة التفاعل بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومناطق التجارة الحرة التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية.[٣]

الفقرة ٣

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعداد دراسة عن كيفية تعزيز الاستثمارات في القارة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وينبغي تقديمها إلى الدول الأعضاء في الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط والتنمية المقررة في عام ٢٠٢٢؛

(ب) التقدم المُحرز

أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريرا عن الأنشطة المضطلع بها في سبيل إنشاء منطقة استثمار مشتركة،[٤] من المزمع تقديمه إلى اجتماع مؤتمر وزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وأجريت الدراسة على خلفية مفاوضات المرحلة الثانية من الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (التي تغطي البروتوكولات الخاصة بالاستثمار، والمنافسة والملكية الفكرية) ومفاوضات المرحلة الثالثة (التي تغطي بروتوكولا بشأن التجارة الإلكترونية). والهدف الرئيسي من الدراسة المنشورة هو تقديم توصيات سياساتية إلى الدول الأعضاء الراغبة في الاستفادة من وفورات النطاق والحجم التي يتيحها بروتوكول الاستثمار المتوخى لاجتذاب الاستثمار المنتج. ويمكن توجيه هذا الاستثمار نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر، مثل الأنشطة المضطلع بها في اقتصاد المعرفة وفي التكنولوجيا والابتكار والرقمنة.

---

[١] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآخرون، *تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا: تحرير وتكامل تجارة الخدمات في أفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية* (أديس أبابا، ٢٠٢١).

[٢] الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *نحو منطقة استثمار مشتركة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: تهيئة فرص متكافئة للاستثمار البيني الأفريقي* (أديس أبابا، ٢٠٢١).

[٣] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *إدارة التفاعل بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية* (أديس أبابا، ٢٠٢١).

[٤] الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *نحو منطقة استثمار مشتركة*.

الفقرة ٤

(أ) النص

يطلب أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة تقديم الدعم الفني لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك فيما يتعلق بتطوير ونشر نظم التجارة الرقمية والوثائق.

(ب) التقدم المُحرز

تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستغطي إعداد ونشر نظم ووثائق التجارة الرقمية. وأكملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا موجزات قطرية عن التكامل التنظيمي للتجارة الرقمية لأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وغانا والكاميرون وكينيا وملاوي ونيجيريا. وتبين الموجزات القطرية التحديات والفرص المتعلقة على وجه الخصوص بالقيود التجارية المفروضة على الخدمات الرقمية وتكامل التجارة الرقمية، وتقدم توصيات بشأن كيفية تحسين الرقمنة، بما في ذلك في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

باء- القرار ٩٧٣ (د – ٥٣): البيانات والإحصاءات

الفقرة ٤

(أ) النص

يحث على اتخاذ خطوات لضمان إدراج الأهداف والمؤشرات الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الإنمائية الوطنية؛

(ب) التقدم المُحرز

وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة أدوات متكاملة للتخطيط والإبلاغ على شبكة الإنترنت لدعم البلدان الأعضاء في مواءمة الخطط القارية (مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها) والخطط العالمية (مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) مع خطط التنمية الوطنية، وتقييم التقدم الذي تحرزه نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، والإبلاغ عن مواءمتهما والتقدم المحرز فيما يخص الخطتين. وفي حين تم تصميم مجموعة الأدوات في البداية كبرامجيات حاسوبية قائمة بذاتها يمكن استخدامها دون ربط بشبكة الانترنت، إلا أن استخدامها حاليا قائم على الشبكة بشكل أساسي. ويمكن استخدام مجموعة الأدوات ليس فقط للتخطيط وإعداد التقارير، بل أيضا كقاعدة بيانات.

وفي عام ٢٠٢١، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة فنية في تعزيز مواءمة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وخطط التنمية الوطنية في مصر وكينيا وملاوي والمغرب من خلال نشر إطار مجموعة الأدوات. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا على صياغة تقارير تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر والصومال وتأخذ في الاعتبار المؤشرات الوطنية لتيسير المزيد من المواءمة.

الفقرة ٥

(أ) النص

يحث أيضا على اتخاذ خطوات لضمان إدماج الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية في الخطط الإنمائية الوطنية وتوطينه بالكامل على الصعيد الإقليمي بغرض توسيع نطاق نظم البيانات الوطنية الحالية بحيث تستكشف آفاقا جديدة في مجال البيانات مثل رصد الأرض والبيانات الجغرافية المكانية والبيانات الضخمة دعما للتخطيط المكاني المتكامل والنمو الشامل والمستدام؛

(ب) التقدم المُحرز

قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار مخطط تجريبي، بتقديم الدعم الفني والمالي لمساعدة بوركينا فاسو وإثيوبيا على تصميم وتطوير وتنظيم حلقات عمل وطنية لإشراك أصحاب المصلحة بغرض المصادقة على خطط العمل التي تقودها البلدان فيما يتعلق بالإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية. وتقيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا شراكة مع المجلس العالمي للصناعة الجغرافية المكانية والشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة تهدف إلى توسيع نطاق اعتماد الإطار في أفريقيا. وفي إطار هذه الشراكة، تقوم اللجنة بإنشاء مشروع لمساعدة خمسة بلدان إضافية (رواندا والسنغال والكاميرون وإسواتيني وموزامبيق) في وضع خطط عمل خاصة بكل بلد، الأمر الذي سيساعدها على الانتقال نحو الخدمات الإلكترونية المزودة ببيانات مكانية، ويتيح لها إجراء تحول رقمي، وسد الفجوة الرقمية الجغرافية المكانية في أفريقيا.

الفقرة ٦

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالعمل مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين الآخرين مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، أن تواصل دعمها للدول الأعضاء في تعزيز قدرة نظمها الإحصائية والبيانية.

(ب) التقدم المُحرز

تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار اللجنة الأفريقية للتنسيق الإحصائي التي تتألف من ثلاث مؤسسات أفريقية (مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) والجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني في أفريقيا (اتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، بدور رئيسي في تعزيز الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأفريقية وفي دعم تنفيذ البرامج الإحصائية الإقليمية التي وضعتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ونُظم اجتماع للجنة الأفريقية للتنسيق الإحصائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ لاستعراض برامج عمل المؤسسات الأفريقية من أجل تعزيز أوجه التآزر سعيا لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتطوير نظمها الإحصائية الوطنية.

جيم- القرار ٩٧٤ (د- ٥٣): التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية

الفقرة ٦

(أ) النص

يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم للدول الأعضاء في تعزيز التسجيل المدني في أفريقيا.

(ب) التقدم المُحرز

تم، في عام ٢٠٢١، تعزيز النظم وتحسين نظم التسجيل المدني في ١٨ بلدا باستخدام إطار لتحسين الأعمال التجارية. وفي أعقاب اجتماعات تشاورية عُقدت مع أمناء السجلات، اتخذت قرارات بشأن كيفية إعادة بناء نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بعد الاختلالات التي أحدثتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وأتاحت الاجتماعات أيضا فرصا لجمع المعلومات للاسترشاد بها في وضع المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية لبرنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

دال- القرار ٩٧٥ (د-٥٣): التصنيع والتنويع المستدامين في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد ١٩

الفقرة ٤

(أ) النص

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كإطار للتكامل الرأسي للصناعات وسلاسل التوريد وتحقيق الرقمنة في أفريقيا؛

(ب) التقدم المُحرز

على نحو ما تم التأكيد عليه في قرارات سابقة، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا موجزات قطرية عن التكامل التنظيمي للتجارة الرقمية من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المتعلقة بسلاسل القيمة الإقليمية والقضايا المتعلقة بالمرحلة الثانية من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا تواصل دعمها للدول الأعضاء، بناء على طلبها، في إعداد استراتيجيات وطنية تحلل وتتضمن توصيات بشأن تنويع القدرات الإنتاجية وأنماط الإنتاج، مما يسهم في الجهود الرامية إلى التعجيل بالتصنيع في تلك الدول الأعضاء وتعميق الأسواق الإقليمية.

وتتمتع البيانات والتحليلات الجغرافية المكانية بالقدرة على توجيه عملية صنع القرار والكشف عن رؤى ثاقبة تمكّن من إجراء تقييم شامل وغير متحيز لإمكانات الاستثمار على جميع مستويات صنع السياسات. ومن الأمثلة على ذلك، الدراسة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الفرص الاقتصادية على طول ممر الطرق في وسط أفريقيا[٥] والتي استخدمت كأساس لتقديم دعم بالغ الأهمية لتحويل قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في المنطقة دون الإقليمية عن طريق ربط المزارعين بالمدخلات الزراعية التي يمكن أن تحسن الإنتاجية وتساعدهم على تلبية طلب المستهلكين على المنتجات الزراعية. وكجزء من الدراسة، وُجد أن المنطقة الحدودية بين أقصى شمال الكاميرون وتشاد تتمتع بإمكانات هي من بين الأكبر في القارة بأسرها في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية. والمنطقة مناسبة تماما لاستحداث سلسلة قيمة إقليمية متكاملة للبطاريات تربط التعدين، في قاعدة سلسلة التوريد، بالطلب على وسائل تخزين الطاقة المتجددة والهواتف الذكية لدى المستخدمين النهائيين.

ونتيجة لذلك، اعتمدت بلدان وسط أفريقيا في حزيران /يونيو ٢٠٢١ إطارا جديدا، شاملا وديناميكيا، يتألف من عدة أجزاء للاسترشاد به في صياغة الخطط الرئيسية للتصنيع

[٥] الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. *الفرص الاقتصادية على طول ممر طريق وسط أفريقيا* (٢٠٢١).

والتنويع الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمى والوطني، بهدف تحويل المنطقة إلى مركز للنمو الأخضر والتصنيع ذي المستوى الصفري لصافي الانبعاثات في العديد من القطاعات، بما في ذلك الصناعة الزراعية، وصناعة السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات، والأسمدة المحتوية على عناصر النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم، والبتروكيماويات، والحديد والصلب وجلود الماشية. وتتيح المخططات الرئيسية، التي بلورتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومواءمة المخططات الرئيسية القائمة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فرصا هائلة لتطوير عدة منتجات عالية القيمة بالنظر إلى حجم الثروات التي حبيت بها وسط أفريقيا على صعيد رأس المال الطبيعى، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وترتكز هذه الفرص على تنمية رأس المال الطبيعي والبشري، وتطوير الاقتصاد الرقمي والمناطق والتجمعات الاقتصادية الإقليمية.

الفقرة ٥

(أ) النص

يدعو أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إجراء دراسة لاستجلاء آفاق ومزايا إنشاء فريق خبراء أفريقي معني بالغاز لتقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن كيفية إطلاق العنان للإمكانات التي يتيحها الغاز في التصنيع والتحول إلى الطاقة النظيفة؛

(ب) التقدم المُحرز

أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ورقة معلومات أساسية تبين موقفها فيما يتعلق بدور الغاز الطبيعي في التحول في مجال الطاقة في القارة. كما أصدرت بيانا توافقيا ونقاطا لكي تقوم الدول الأعضاء بمناقشتها مع الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما المنظمة الدولية ''الطاقة المستدامة للجميع''. وستعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الطاقة المستدامة للجميع خلال المنتدى العالمي للطاقة المستدامة للجميع الذي سينظم في كيغالي في أيار/مايو ٢٠٢٢ مائدة مستديرة وزارية أفريقية بشأن التحول العادل والمنصف للطاقة في أفريقيا، وستتخذ المائدة المستديرة موقفا أفريقيا مشتركا بشأن تحول الطاقة في القارة والدور الذي يجب أن يؤديه الغاز الطبيعي في هذا التحول.

وبدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية لتكوين فريق خبراء أفريقي معني بالغاز الطبيعي، بالتعاون مع غرفة الطاقة الأفريقية. وسيقدم فريق الخبراء – المؤلف من خبراء من الدول الأعضاء والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني – المشورة لدعم صنع السياسات المستنيرة بشأن الغاز الطبيعي ودوره في خطط التحول في مجال الطاقة والتصنيع في القارة.

الفقرة ٦

(أ) النص

يدعو كذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مساعدة الدول الأعضاء على إدراج النفقات الرقمية في ميزانياتها الوطنية.

(ب) التقدم المُحرز

دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حكومة الكونغو في تصميم خطة واستراتيجية وطنيتين لتطوير الربط بشبكات للجيل الخامس من خدمات الهاتف المحمول. وتشمل الاستراتيجية الوطنية للكونغو أيضا إنشاء مركز لبحوث الذكاء الاصطناعي مرتبط بجامعة دينيس ساسو نغيسو. وقد استُهلت استراتيجيات وطنية وخطط ميزانية مماثلة في الكاميرون وكينيا ورواندا والسنغال وزمبابوي، وتركز هذه الاستراتيجيات والخطط على مختلف القطاعات لتعزيز دور الرقمنة في التنمية الاقتصادية. وكجزء من عملية الرقمنة، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا تصميم خطط وطنية لإطلاق عملية تنفيذ هويات رقمية موثوقة وذات مصداقية. وتواصل اللجنة دعم حكومتي بوتسوانا وإثيوبيا في تصميم استراتيجيات وطنية محددة التكاليف لتنفيذ نظم تحديد الهوية الرقمية.

ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في إدماج الهياكل الأساسية الرقمية والمدفوعات الرقمية في نظمها الحكومية الإلكترونية من خلال منصة تتبع الأموال التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويتتبع المنبر كيفية إنفاق الموارد والأموال في بلد معين، مما يوفر للحكومات نظرة ثاقبة على الإنفاق العام من خلال أدوات تفاعلية تستجلى عناصر الميزانية الوطنية. وفي حين يمكن أن تعمل المنصة بشكل مستقل فهي مصممة أيضا لتتكامل مع نظم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء دون الإخلال بسلامة البيانات. وإلى جانب النظم القائمة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلا غ المتكاملة، يمكن استخدام المنصة لتتبع استخدام الأموال تمشيا مع الهدف ١٧ وخطة عام ٢٠٦٣.

وستسمح خطط عمل الدفع الرقمى للحكومات الوطنية برصد التقدم الذي تحرزه كما توفر خريطة طريق نحو نظم الدفع الرقمية التي وضعت بطريقة مسؤولة وبضمانات كافية. وستعزز النتائج الانتقال نحو نهج رقمية جديدة لعمليات الدفع، تتضمن حلولا شاملة جديدة، مدعومة بتنسيق مؤسسى معزز لتشكيل أنظمة الدفع الرقمية هذه. ومن خلال شراكة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتحالف ''أفضل من النقد''، تم إطلاق سلسلة من عمليات تبادل الأقران لعموم أفريقيا بشأن رقمنة المدفوعات الحكومية في خضم أزمة كوفيد-١٩، مما سهل اعتماد تدابير لرقمنة المدفوعات المحلية من الحكومات إلى المواطنين والعكس صحيح، بما في ذلك المدفوعات الضريبية ورسوم الحكومة المحلية. وقد ركزت تبادلات الأقران على فرص بناء أنظمة رقمية قوية على الصعيدين الوطني والقاري والتحديات التي تنشأ. ودفعت إلى اعتماد

مدفوعات رقمية مسؤولة ومبادئ رفيعة المستوى في مبادرات الرقمنة. وأخيرا، فقد أوجدت هذه التبادلات فرصا للتعاون في مجال الرقمنة على الصعيدين دون الإقليمي والقاري، وعززت قدرة صانعي القرار على إدماج النفقات الرقمية في الميزانيات الوطنية.

هاء- القرار ٩٧٦ (د -٥٣) لقاحات داء الفيروس التاجي

الفقرة ٣-٦

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة هذه الجهود[٦]؛

يطلب أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة الدعوة إلى التوزيع العادل للقاحات كوفيد ١٩ والحصول عليها في جميع مناطق العالم، بما في ذلك أفريقيا.

يطلب كذلك إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، بمساعدة الدول الأفريقية الأعضاء على وضع استراتيجيات وسياسات قارية لتيسير إنتاج اللقاحات في القارة، وتجميع المشتريات بصورة أفضل، لا سيما من خلال التكنولوجيات الرقمية، على نحو ما أثبتته ''منصة الإمدادات الطبية الأفريقية،'' والاستفادة من استخدام الأدوات الرقمية في سلاسل الإمداد الوطنية من أجل تحسين سبل حصول الجميع على الخدمات الطبية، وهو ما من شأنه أن يحسن القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الحصول على اللقاحات ويساعد في توليد النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتحفيز إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة والنمو المستدام؛

يحث اللجنة على مواصلة دعم الدول الأعضاء في شراء اللقاحات، بما في ذلك من خلال التمويل الإضافي المتاح من تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون، ومؤسسات تمويل التنمية وحقوق السحب الخاصة.

---

[٦] وتشير كلمة ''الجهود'' إلى الفقرة ١ من نفس الوثيقة التي تنص على أن مؤتمر الوزراء ''*يشيد* بمختلف المبادرات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة من اعتماد الاستراتيجية القارية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومراكز أفريقيا لمكافحة الأمراض والوقاية منها المعنية بمواجهة تفشي جائحة كوفيد ١٩ في آذار/مارس ٢٠٢٠، باعتبارها مخططا نموذجيا وخطة رئيسية لتنسيق الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق التآزر والحد من الازدواجية، سعيا لإنقاذ الأرواح ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأفريقية''؛ وإلى الفقرة ٢، التي تنص على أن مؤتمر الوزراء "*يشيد أيضا* بمختلف المبادرات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الدول الأفريقية الأعضاء في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يتعلق باللقاحات، وتخفيف عبء الديون، وإصدار حقوق السحب الخاصة"؛

(ب) التقدم المُحرز

ظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال دعمها لفرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء اللقاحات، تقدم المساعدة التقنية والدعم التشغيلي للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تجميع الموارد لشراء لقاحات كوفيد-١٩. وخلال اضطلاعها بذلك، عملت اللجنة عن كثب مع المؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي. وتضطلع فرقة العمل بدور المنصة التي تتولى تعميق التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز الدراسات والمعلومات الدولية المستقبلية، ومصنعي اللقاحات، والقطاع الخاص والمانحين. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدورٍ محوري في وضع استراتيجية القارة للتطعيم ضد كوفيد-١٩ من أجل تأمين الحصول على ما يصل إلى ٥١٠ ملايين جرعة من لقاحات ''جونسون آند جونسون'' و''موديرنا''. ولهذه التدابير آثار صحية واقتصادية كبيرة لأنها تساعد البلدان على إعادة البناء بشكل أفضل وتُعنى في الوقت ذاته بالتصدي للوباء.

من مزايا النهوض بتصنيع اللقاحات في أفريقيا أنه يمكنه أن يضمن الحصول على اللقاحات إذا زاد الطلب العالمي ويمكنه أن يساعد في التخفيف من المخاطر المرتبطة بتركز عمليات تصنيع اللقاحات بشكل كبير في مناطق أخرى من العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالإجرائين التاليين: إنشاء منصة لربط القطاع الخاص والمنظمات الدولية الرئيسية بمصنعي المستحضرات الصيدلانية والفرص المتاحة في السوق؛ وتوزيع تقارير سياساتية وأوراق بحثية تقنية ذات صلة في منتدى الأعمال الأفريقي لعام ٢٠٢١ ومن خلال منابر دون إقليمية وقارية أخرى ذات صلة. ومن خلال الشراكة من أجل تصنيع اللقاحات الأفريقية، قادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسار عمل لوضع استراتيجية مجدية تجاريا ومستدامة ماليا معنية بتشكيل السوق والتأكد من الطلب فيما يخص الجيل القادم من اللقاحات الأفريقية. وتم بفضل هذا العمل دعم وإرشاد عمليات تطوير مشاريع تصنيع المستحضرات الصيدلانية في الجزائر وجنوب أفريقيا ورواندا والسنغال ومصر والمغرب.

ونسقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنظيم منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن كوفيد-١٩ حضرته جهات فاعلة رئيسية (كيانات منظومة الأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والدول الأعضاء، وخبراء الصحة، وما إلى ذلك)، وشكل هذا المنتدى، من بين مبادرات أخرى، وسيلة للدعوة المستمرة إلى توزيع لقاحات كوفيد-١٩ وتيسير سبل الحصول عليها بصورة منصفة بهدف تسريع التعافي من الجائحة في أفريقيا. وقد أسهم دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في دور هذه الأخيرة كمنبر لبناء نظم صحية مرنة وشاملة، بهدف إنتاج اللقاحات والأدوية والمعدات الطبية في أفريقيا.

واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور أساسي في إنشاء منصة الإمدادات الطبية الأفريقية، التي تكمن قوتها في قدرتها على تجميع الطلب على الإمدادات الطبية وشرائها، مما يقلل التكاليف ويكفل الجودة العالية. وتحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي، اقتنت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها والصندوق الاستئماني الأفريقي لاقتناء اللقاحات، أكثر من ٤٠ في المائة من لقاحات كوفيد-١٩ التي تحتاجها أفريقيا، بما في ذلك شراء ١١٠ ملايين جرعة من شركة "موديرنا"، بوساطة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وبفضل تبرع بقيمة ٥٠٠ مليون دولار من مؤسسة ماستركارد، أصبحت تكلفة اللقاحات في إطار الصندوق الأفريقي لاقتناء اللقاحات تتساوى مع تكلفة تلك التي تم شراؤها في إطار مرفق الوصول العالمي للقاحات كوفيد-١٩ (كوفاكس).

واو- القرار ٩٧٧ (د-٥٣) الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأقل البلدان نموًّا في سياق مؤتمر االأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًّا

الفقرة [٧]

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم لأقل البلدان الأفريقية نموًّا في جهودها الرامية إلى الخروج من هذه الفئة وتيسير تنفيذها لبرنامج العمل المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًّا.

(ب) التقدم المُحرز

ساعدت اللجنة أنغولا وبنن وبوركينا فاسو والسنغال وموزامبيق على تقدير حجم التدفقات المالية الوطنية غير المشروعة لكل منها. وبفضل التدريب المتعمق على استخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، قامت بنن وليبريا والنيجر بمواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتم وضع الصيغة النهائية لنموذج متكامل للتنمية المستدامة مصمم حسب الطلب لجيبوتي لكي تسترشد به في تصميم وتطوير خطتها الإنمائية الوطنية الجديدة. ولتعزيز عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة، وضعت توقعات لنمذجة الاقتصاد الكلي للسنغال.

ولتحسين عملية التشاور في إطار آلية الرصد المعززة (E/RES/2021/11، الفقرة ٩)، عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع لجنة السياسات الإنمائية على عقد مشاورة عبر الإنترنت مع حكومة أنغولا لمناقشة التحديات التي قد تنشأ والدعم الذي يمكن تقديمه في إعداد وتنفيذ

[٧] لا توجد سوى فقرة واحدة في منطوق القرار ٩٧٧ (د-٥٣).

استراتيجية انتقالية لأنغولا. وتبادل المشاركون في المشاورة المعلومات عن التحديات الخاصة بالبلد، بما في ذلك تحدي كوفيد-١٩، وعن الفرص التي يمكن أن تنشأ عن الانتقال السلس للبلد ورفعه من قائمة أقل البلدان نموا. وطرحوا أفكارا بشأن كيفية المضي في تحسين إطار الرصد إلى جانب الدعم المقدم أثناء الأزمات وحالات الطوارئ.

زاي- القرار ٩٧٨ (د-٥٣) برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤؛

الفقرتان ٦ و٧

(أ) النص

يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والشركاء الإنمائيين الإقليميين والدوليين، والمنظمات الدولية الأخرى، أن تُدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في الاستفادة من الفرص التي تتيحها المبادرات الإقليمية ومبادرات التكامل، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي، وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا، بما في ذلك تلك المدرجة في خارطة الطريق للتعجيل بتنفيذه.

(ب) التقدم المُحرز

واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم الفني للبلدان النامية الأفريقية غير الساحلية في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا، بما في ذلك عن طريق كفالة إشراك البلدان في التدخلات الرئيسية التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دولها الأعضاء، مثل إعداد وإطلاق استراتيجيات التنفيذ الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ونشر نموذج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاقتصاد الكلي. وبالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نشاطا تدريبيا للبلدان النامية غير الساحلية خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ في مجال إعداد المشاريع القابلة للتمويل، بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية. وجاء هذا النشاط التدريبي في إطار الجهود المبذولة لسد الفجوة الهائلة في الهياكل الأساسية في أفريقيا.

واغتنمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فرصة عقد منتديات مختلفة، بما في ذلك عدة اجتماعات للأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات بشأن متابعة وتنفيذ برنامج عمل فيينا،

للترويج لإيجاد حلول للقضايا التي تواجهها البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية. ومع اندلاع وتفشي كوفيد-١٩، سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جاهدة لضمان ألا تترك الجهود المبذولة لمكافحة الجائحة وراءها البلدان النامية الأفريقية غير الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء آخرين، وضع مبادئ توجيهية بشأن التدابير والممارسات المشتركة لتيسير التدفق الحر والسريع للتجارة عبر الحدود أثناء الأوبئة. كما كفلت اللجنة استفادة البلدان النامية غير الساحلية وغيرها من البلدان في أفريقيا من منصة الإمدادات الطبية الأفريقية، المتفرعة من المبادرة الصيدلانية التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمرتكزة على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لتأمين المعدات التقنية والأدوية المتعلقة بكوفيد-١٩.

حاء- القرار ٩٧٩ (د- ٥٣): المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

الفقرة ٢

(أ) النص

يجدد دعوته إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكي تتخذ، بالتعاون مع المعهد، كافة الخطوات اللازمة لتطلب إلى الجمعية العامة زيادة المنحة العادية دعما لبرنامج المعهد؛

(ب) التقدم المُحرز

لم يُحرز أي تقدم في هذا المجال. ولم تتضمن الميزانية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٢ الزيادة المطلوبة.

طاء- القرار ٩٨٠ (د-٥٣): حقوق السحب الخاصة

الفقرة ٣ - ٥

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل توفير منبر لعقد اجتماعات صانعي السياسات الأفريقيين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، والدعوة إلى إصدار جديد يتراوح بين ٥٠٠ إلى ٦٥٠ مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة، الأمر الذي سيشكل خطوة حيوية صوب توفير السيولة والتمويل الاستثماري اللذين لا غنى عنهما للبلدان الأفريقية والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بصفة خاصة؛

يطلب أيضا إلى اللجنة دعم عمل الدول الأعضاء في الدعوة لتمديد مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق خدمة الديون حتى نهاية عام ٢٠٢١ على الأقل، الأمر الذي سيوفر

٨ مليارات دولار إضافية للتعافي في عام ٢٠٢١، ويوفر السيولة التي تمس الحاجة إليها للتصدي للأزمة؛

يدعو اللجنة إلى حشد الدعم لآلية إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة بما يتناسب واحتياجات البلدان الأفريقية من التمويل الإنمائي.

(ب) التقدم المُحرز

واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منذ انعقاد دورتها الثالثة والخمسين، دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتفادي الإعسار الناجم عن تحديات السيولة الناجمة عن آثار جائحة كوفيد-١٩. وأدت جهود الدعوة التي بذلتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إصدار صندوق النقد الدولي ٦٥٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة في آب/ أغسطس ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يؤدي هذا المبلغ دورا حيويا في توفير السيولة وتمويل الاستثمار اللذين تشتد حاجة البلدان الأفريقية إليهما. وأيدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعوة الدول الأعضاء إلى تمديد مبادرة تعليق خدمة الديون حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وتشير التقديرات إلى أن المبادرة، التي أنشأتها مجموعة العشرين، قد حررت ٨ مليارات دولار إضافية للانعاش في عام ٢٠٢١، الأمر الذي وفر السيولة التي لا غنى عنها للاستجابة للأزمة. وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا دعم البلدان النامية في دعوتها إلى إعادة تخصيص المزيد من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة من جانب الاقتصادات المتقدمة النمو.

وأطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا مرفق السيولة والاستدامة على هامش الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقودة في غلاسكو، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد تم تصميم المرفق للسماح للمستثمرين باستخدام الديون الأفريقية الصادرة بالعملات الأجنبية – مثل دولار الولايات المتحدة واليورو – في أسواق إعادة الشراء. وبالنظر إلى أن هذا الخيار أقل شيوعا في البلدان النامية، فإن المرفق يحسن فرص حصولها على التمويل السيادي في أسواق السندات الدولية، مما يتيح لها تبادل السندات مقابل النقد من خلال معاملات تعتبر عادة مأمونة جدا. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تشكل حقوق السحب الخاصة التي أنشأها صندوق النقد الدولي والبالغة قيمتها ٦٥٠ مليار دولار جزءا من تمويل تنفيذ المرفق.

ياء- القرار ٩٨١ (د – ٥٣) الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٢

الفقرة ١

(أ) النص

يحث أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل من أجل تعزيز جهودها لتعبئة الموارد بغية تحسين التوازن بين مخصصات الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية ٤ – يعتمد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٢.

(ب) التقدم المُحرز

يتضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) إطارا للنتائج يحدد النتائج في كل مجال من مجالات التحول الأفريقي الخمسة. ولكل نتيجة من النتائج مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم الذي تحرزه فرادى البلدان أو المناطق دون الإقليمية أو القارة بأسرها. ويمكن ربط معظم المؤشرات بإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة،[٨] إلى جانب التحسينات اللاحقة التي أدخلتها اللجنة الإحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة،[٩] وتظهر هذه المؤشرات نقاط الدخول للحصول على دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الفقرة ٢

(أ) النص

يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على النظر في العمل من أجل توحيد وثائق خطتها وميزانيتها البرنامجيتين؛

(ب) التقدم المُحرز

تدمج الميزانية البرنامجية المقترحة التي وافقت عليها الجمعية العامة الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية في وثيقة تجميعية واحدة. وبالنظر إلى أن العنصرين المكونين تعدهما شعبتان منفصلتان، فقد سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تيسير المزيد من التعاون والمواءمة بين هاتين الشعبتين لكفالة تحقيق أقصى قدر من الاتساق والمساءلة.

---

[٨] اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٧١/٣١٣.

[٩] E/CN.3/2016/2/Rev.1.

الفقرة ٣

(أ) النص

يحث أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل من أجل تعزيز جهودها لتعبئة الموارد بغية تحسين التوازن بين مخصصات الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية؛

(ب) التقدم المُحرز

تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز جهودها لتعبئة الموارد بغية تحسين التوازن بين مخصصات الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية؛ وقد زادت الموارد الخارجة عن الميزانية بنسبة ٩٨ في المائة في عام ٢٠٢١. وأسفرت جهود تعبئة الموارد عن توسيع قاعدة موارد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بانضمام عدة شركاء إنمائيين جدد، بما في ذلك المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وشركة فايزر، ووزارة الشؤون العالمية الكندية، ومنظمة الاستراتيجيات الحيوية ''فايتل استراتيجيز''، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.